شبح الإفلاس يهدد المؤسسات السعودية

يشهد الاقتصاد السعودي حالة ركود غير مسبوقة حيث أظهرت دراسات وتقارير دولية حجم الصعوبات التي يعانيها الاقتصاد السعودي والتي تنعكس تبعاتها على أداء المؤسسات المالية والشركات الاستثمارية والعقارية العاملة في المملكة.

وبيّن تقرير بريطاني أن السوق السعودية تواجه صعوبات اقتصادية، ما يهدّد الشركات المتوسطة والصغيرة، التي تشكل نحو 90 % من مؤسسات الأعمال في المملكة، بمواجهة «شبح الإفلاس».

وقال موقع «ميدل إيست آي» البريطاني، المعني بالتقارير والأخبار في الشرق الأوسط، إن «من ينظر إلى المدن السعودية الكبرى مثل جدة، التي تعدّ المركز الاقتصادي للسعودية، سيلاحظ أنها لن تصبح كذلك بعد الآن؛ حيث سيشعر قليلاً أنها مثل مدينة أشباح، فالأمور لم تعد واعدة كما كانت سابقاً».

وأضاف التقرير أن «حالة التراجع التي تظهر عليها جدة السعودية ليست خاصة بالمدينة، إذ يظهر أنها عامة، وبدأت تتسرّب إلى جميع المدن السعودية؛ فالشركات في أنحاء البلد تكافح للوفاء بالتزاماتها المالية، مثل المرتبات والإيجارات، والرسوم، علاوة على محاولة الوفاء بالمتطلبات الحكومية المتزايدة باستمرار».

الوضع الاقتصادي دفع بثاني أكبر شركة مقاولات في السعودية "سعودي أوجيه" إلى إغلاق أبوابها، معلنة خروجها من السوق السعودية كاملا، بعد مسيرة عمل استمرت 39 عاما.

ووفقاً لتقرير البنك السعودي الفرنسي، الذي صدر في يوليو 2017م، فإن هناك ما يقدّر بنحو 11.7 ملايين عامل من مختلف الجنسيات يعملون في السعودية، وإن 7.4 ملايين منهم هم حجم القوة العاملة الفعلية، أما الباقي، وهم 4.3 ملايين، فهم من المرافقين أو العاملين بشكل غير منتظم، أو من الدارسين، وغير ذلك.

وأشار تقرير البنك السعودي الفرنسي إلى أنه، في الأول من يوليو، بدأت حكومة المملكة بتحصيل الرسوم من العاملين، وعلى مرافقيهم عند تجديد بطاقات الهوية الخاصة بهم، وتجديد تصاريح الإقامة السنوية، حيث يدفع المصاحبون 100 ريال كل شهر، وبحلول عام 2020م، فإن هذا الرقم سيرتفع إلى 400 ريال.

وأظهرت أحدث بيانات صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء أن معدل البطالة في السعودية قفز في الربع الأول من 2017م إلى 12.7 %.

وأعلنت الرياض عن موازنة 2017م بإجمالي نفقات يبلغ 890 مليار ريال، وبعجز مُقدرة قيمته بـ198 مليار ريال (نحو 52.8 مليار دولار)، وهو ما يتعارض مع خطط الدولة الهادفة إلى خفض معدل البطالة بين مواطنيها إلى 7 % في 2030م، وإلى 9 % بحلول 2020م.

جيوب الموظفين لم تعد تتذكر آخر راتب احتضنته

آثار قاسية تحملتها الأسر اليمنية والأسعار تتصاعد

تتلهف جيوب الآلاف من الموظفين في القطاعين الحكومي والمختلط للحصول على راتب من الرواتب المتأخرة خصوصا وأن هذه الجيوب لم تعد تتذكر آخر راتب كامل دخلت فلوسه إليها منذ نحو عام كامل.

ومع ذلك لا يبدو أن هناك انفراجا قريبا في الأزمة، حيث أن العدوان السعودي الإماراتي اتخذ سياسة تجويع الناس سبيلا لتركيعهم ولا يزال يمارس هذه السياسة القذرة.

استطلاع /أحمد حسن الطيار

وضع مأساوي

منذ قرابة العام وتحديد في مثل نهاية هذا الشهر كان موظفو الدولة قد تسلموا رواتبهم لكن راتب الشهر الذي بعده لم يصل إليهم منه فلس فقد تسبب الفار هادي بقطع رواتب الموظفين حين قام بنقل البنك المركزي من صنعاء لعدن بحيلة وكذبة أمام العالم أنه سيسلم رواتب الموظفين لكن "الجدة حسناء" لم تتسلم راتبها التقاعدي منذ ذلك الحين وهي تنتظر كمثل الآلاف الشهر تلو الآخر.

القسائم

جاءت القسائم الشرائية لموظفي الدولة كحل لمعضلة الرواتب والسيولة التي تواجه الحكومة لكنها جاءت بثقلها فقد ارتفعت الأسعار للتسوق بها وعلى اقل تقدير هناك 35 % ارتفاعا في الأسعار عقب موجة الزيادة في الأسعار التي رافقت صعود الدولار أمام الريال من 250 ريالاً قبل عام إلى 370 ريالا اليوم وأزمة السيولة والتعامل بالشيكات وهي معوقات قفزت بالأسعار وكأن الدولار بـ500 ريال على الأقل.

صبر

جميع موظفي الدولة صابرون محتسبون ما أصابهم كجزء من عمل سيلقون أجره بعد حين ويعتقدون أن المصائب التي ترافقهم في البحث عن لقمة العيش ستكون خيرا لأن الصبر وحده يعلمهم ان المستقبل سيكون خيرا فقد يأتي وهم قد تعلموا دروسا في الادخار والتكيف مع الأوضاع وهو المصطلح الذي اعتمدته الأمم المتحدة لليمنيين حين أصابهم الكوليرا وبات 17 مليون إنسان منهم يحتاج للمساعدة الطارئة بالغذاء وهناك 4 ملايين في مرحلة الجوع الشديد.

فساد من نوع جديد

لا يبدو النشاط الإداري لإدارة الاقتصاد في اليمن حاليا جيدا فرائحة الفساد بدأت بالظهور منها كنتانة يدركها الناس من 100 كيلو متر ورغم أن العمل الإداري لإدارة الاقتصاد لم يعد قائما فإن فسادا يجري من تحته بكل المستويات ألا وهو الشراء بالشيكات والنقد.

القصة

بشكل ملخص هناك فريق من الوسطاء والتجار يقومون بالبيع والشراء للشيكات بسعر مختلف عن البيع بالنقد وقد وصلت الأمور إلى أن أي شخص يريد أن يشتري منزلا فإنه تتم مساومة البائع بأن القيمة ستكون بـ10 ملايين ريال فإذا هو يريدها نقدا سيتم دفع 8 ملايين ريال فقط أما بالشيك فيتسلم المبلغ كاملا.

وهي قصة انعكست سلبا على القسائم التي وصلت للموظفين فالمحلات التجارية تحسبها بنقص يصل إلى 30 % عن قيمتها الحقيقية وهي سياسة متبعة في كل المولات.

هذا الفساد الجديد بات اليوم معمولاً به في كل التعاملات سواء حكومية او تجارية فمن يقدم لك خدمة يطلب مقابلها نقدا وكأن الشيكات لم يعد لها أي قيمة فيما هي وفقا للقانون صك رسمي لأن ماله مخزون في البنك.

فالضرائب تطالب من الشركات التسديد بالنقد والجمارك كذلك وهذه بها مخاطر كبيرة كما يقول التجار نظرا لأن أموال الشركات وقيمة سلعها كانت تورد لحساباتها في البنوك وبالتالي عمليا لا تقوم بتسلم القيم نقدا وتخزنها لأن في ذلك مخاطر عليها أما المطالب الحكومية الآنية فهي تمثل لها مشكلة لأنه يتطلب منها ان تخرج نقودا سائلة وهذه غير ممكنة والبنوك لا تسمح بالسحوبات من الأرصدة فيضطرون للحصول على النقود مقابل الشيكات وهناك فارق حوالي 100 ريال في كل 500 ريال بالشيك.

خيبة

يعترف الموظفون في القطاع الحكومي أن خيبة آمالهم متوسعة لكنهم يصبون جام غضبهم على العدوان وتبعاته الداخلية والخارجية ويعتبرون هذه المشكلة جزءاً من مؤامرة دولية تستهدف تجويع الشعب اليمني وبها خيوط من النخب السياسية لإذلال اليمنيين ومسهم في قوت يومهم ومعيشتهم دون أي مبالاة.

الديون

أثقلت الديون كاهل الناس بصورة لم يسبق لها مثيل حتى باتت تهدد بانهيار الأسر وخصوصا ديون الإيجارات لأصحاب المنازل وقد انعكست أزمة الرواتب بشكل واضح على مستوى الأسر الغذائي والصحي والنفسي، ويقول الخبراء إن هناك حركة افلاس رافقت هذه الأزمة فقد أفلست الأسر وأفلس وراءها التجار في قطاع التجزئة وتبعهم تجار الجملة ولم يصمد إلا فئة بسيطة هم كما يقول التاجر السنباني يتعرضون لتآكل رأس مالهم في شركاتهم وأنشطتهم التجارية.

الرمان اليمني يغرق الأسواق المحلية

عززت فاكهة الرمان هذه الأيام من تواجدها بالأسواق اليمنية مدعومة بأسعارها المناسبة للأسر وكميات كثيرة مما يجعلها الفاكهة الأولى في متناول الجميع معلنة بدء موسم الخريف المشهور بفواكهه الكثيرة.

استطلاع /أحمد الطيار

تنظر الأسر اليمنية إلى توافر فاكهة الرمان بكميات كبيرة في الأسواق اليمنية وبالأسعار المناسبة على انه بداية لموسم الفواكه في الخريف على الأرض اليمنية كما أن لذة وطعم هذه الفاكهة الشهية يعطيها قدرة تنافسية كبيرة على أقرانها من الفواكه الأخرى.

ميدانيا

في جولة على الأسواق الشعبية للفواكه بالعاصمة صنعاء وجدنا أن هناك كميات كبيرة من الرمان تواصل دخولها السوق حيث تتنوع الكميات الواصلة من المحافظات المختلفة من محافظات صنعاء وذمار وإب فيما الرمان القادم من محافظة صعدة يتواصل تباعا، ويقول إبراهيم الحبيشي متعهد فواكه في سوق صنعاء المركزي إنه يعتقد أن محافظة صعدة ستنتج هذا العام أعلى إنتاج من الرمان فمنذ بداية الموسم قبل أسبوعين تتوافد يوميا المئات من السيارات المحملة بهذه الفاكهة اللذيذة خصوصا وأن صعدة هي المحافظة الأكبر إنتاجا في اليمن وهذا معروف منذ القدم.

ويلفت الأخ الحبيشي إلى نقطة مهمة في إنتاج الرمان لهذا العام والذي يقول انه يتسم بالضخامة من ناحية والجمال من ناحية أخرى فهو يرى أن فاكهة هذا العام مميزة بكبر الحجم والطعم واللون وهذا يعود إلى استفادتها من الأمطار التي من الله بها على المزارع في صعدة وغيرها في موسم الأزهار مما جعلها مميزة وذات طعم فريد.

الأسعار

أسعار الرمان بدت مشجعة للأسر في اقتنائها والاستفادة منها على مائدتها هذه الأيام، ففي معظم الأسواق في العاصمة صنعاء يباع الكيلو الرمان في المتوسط بما بين 200-300 ريال ويعتبر هذا السعر مناسبا للأسر من حيث المبدأ مقارنة بأسعار الفواكه الأخرى. وهناك أسعار أخرى لأنواع متميزة يباع الكيلو منها بـ400 ريال في السوبرماركت الكبيرة وتعرف بانها أنواع مخصصة من هذه الفاكهة ،وعموما تمثل الأسعار التي باتت في متناول الجميع فرصا متنوعة أمام الأسر للاستفادة منها ،وفي هذا الصدد يقول فهد العتمي- صاحب سيارة يبيع في الشوارع العامة - انه يشتري من المزارعين بالجملة ويقوم بالبيع للناس بأسعار تشجيعية نظرا للكميات الكبيرة المتوفرة في السوق من قبل المزارعين.

الانتاج

وفقا لبيانات وزارة الزراعة والري بلغ إنتاج اليمن من فاكهة الرمان العام الماضي أكثر من 35 ألف طن في مساحة مزروعة تجاوزت ألفين و800 هكتار، وبزيادة 3 آلاف طن عن إنتاجية عام 2015م. لكن خبراء زراعيين من هيئة البحوث الزراعية بذمار يعتقدون أن إنتاج العام الحالي 2017م ربما يقل عن 30 الف طن في اقل تقدير، مشيرين إلى أن محافظة صعدة التي تنتج نحو 25-30 ألف طن تعرضت المزارع فيها للتدمير من قبل العدوان السعودي الأمريكي طيلة العامين الماضيين مما يجعل فرص إنتاجيتها تتناقص بشكل ملحوظ ، وفي المقابل نظرا لتزايد المعوقات بسبب ارتفاع أسعار الوقود فقد تعرضت المزارع للجفاف وهو ما جعل اليمن يفقد نظرا للأمطار الغزيرة التي روت المزارع في معظم المحافظات.

لمحة تاريخية

يعتبر الرمان من أقدم أنواع الفاكهة التي تزرع في اليمن وتنتشر زراعتها في محافظات(صعدة وعمران وذمار) وتزدهر زراعته بشكل رئيسي في محافظة صعدة والتي تنتج أجود أصناف الرمان، وعادة يبدأ موسم زراعة المحصول في اليمن من يونيو وينتهي في نوفمبر.. ويعد الصنف الطائفي من أهم أصناف الرمان وثماره كبيرة ولون قشرته أخضر مصفر وأخضر محمر والبذور مندمجة مع بعضها، والرمان من الفواكه المحببة لدى كثير من المستهلكين وثماره ذات قيمة غذائية، فضلاً عن كونه أحد المحاصيل الهامة من الناحية الاقتصادية والتسويقية.

فوائد

تحتوي ثمار الرمان على سعرات حرارية عالية وهو غني بالماء، حيث تزيد نسبة الماء فيه على 80 % كما أنه يحتوي على الألياف بنسبة بسيطة لا تتجاوز الـ3% وكذلك السكر 10 % والدهون والفوسفور والحديد والكربوهيدرات والبوتاسيوم والحامض.

وقد أثبتت دراسات حديثة أهمية وفاعلية الرمان في علاجات شتى فهو يقوي عضلة القلب وله دور بالغ الأهمية في علاج الوهن العصبي والتهاب الغشاء المخاطي.. ولا تقتصر فائدة الرمان على (حبه فقط) ولكن كله إفادة، حيث يعمل عصير الرمان الحامض على الوقاية من مرض (النقرس) لأنّه هاضم فعّال للدسم لارتفاع نسبة الأحماض العضوية فيه.

وقد أكدت الدراسات أيضاً على أهمية جديدة لعصير الرمان، حيث يعمل بفاعلية كبيرة على منع تشكيل الحصوات في الكلى ،كما يفيد دبس الرمان إذا أضيف للطعام في الحفاظ على مستوى صحي متميز وجيد، وهو عامل وقائي ضد العديد من أمراض كثيرة قد يتعرّض لها الإنسان كما أنّه دواء حلو لا ينفر منه أحد، كبيراً كان أو صغيراً.

القطاع الخاص يدشن المرحلة الأولى من حملته الإغاثية الإنسانية

الثورة / أحمد حسن
نجلاء الشيباني

دشن القطاع الخاص اليمني بمستشفى السبعين أمس المرحلة الأولى لحملته الوطنية للإغاثة الإنسانية بتقديم أدوية ومستلزمات طبية لمكافحة الكوليرا بأمانة العاصمة ضمن خطته لتعزيز الشراكة في العمل التنموي مع الحكومة.

وخلال التدشين أكد نائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة محمد محمد صلاح أن القطاع الخاص حريص على تعزيز الشراكة مع الحكومة بكل مقوماتها وفي مختلف الجوانب معلنا أن القطاع الخاص سيستمر في إطلاق المبادرات الرامية لتعزيز الإغاثة الإنسانية انطلاقا من دوره الوطني والريادي تجاه أمته ومجتمعه إضافة لمسئوليته الاجتماعية التي تجسدت في تدشين بنك الطعام ومؤسسات الأعمال الخيرية والإغاثة ورعاية السجناء المعسرين ورعاية اللاجئين والنازحين.

وتأتي جهود لجنة القطاع الخاص للإغاثة الإنسانية لدعم الحملة الوطنية لمكافحة الكوليرا في إطار الجهود الجماعية والمجتمعية المكملة لجهود الحكومة التي تواجه نقصا حادا في مواد الإغاثة الطبية والإنسانية بسبب العدوان السعودي الأمريكي على بلادنا والحصار الجائر.

من جانبه أوضح أحمد العودي منسق اللجنة والمدير التنفيذي لجمعية الصرافين اليمنيين أن لجنة القطاع الخاص للإغاثة الإنسانية شكلت في إطار خطة الاستجابة الإنسانية لنداء الاستغاثة وتوجهات رئيس الوزراء الدكتور عبدالعزيز بن حبتور ونائبه للشؤون الاقتصادية حسين مقبولي ووزارتي الصحة والمياه لمواجهة وباء الكوليرا وان اللجنة ومنذ تأسيسها مضت في التنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة ومنظمات الإغاثة لتسهيل دخول مواد الإغاثة الطبية والإنسانية والتي توجت بوصول دفعات من تلك المتطلبات الأساسية والعاجلة.

وأضاف العودي أن لجنة القطاع الخاص تعنى بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية والناشطة في مجال الإغاثة لنجاح حملة مكافحة الكوليرا وضمان استمرارية وفعالية أعمال الإغاثة التي تمثل أبرز الأهداف التي أنشئت من أجلها لجنة القطاع الخاص للإغاثة الإنسانية.

من جانبه قال رجل الأعمال محمد عبد الله الأنسي رئيس مجلس أمناء بنك الطعام إن القطاع الخاص شريك أساسي مع المنظمات الوطنية والدولية في الأعمال الإغاثية وسيستمر بكل طاقته في هذه المهام نظرا للظروف الصعبة التي يمر بها وطننا جراء العدوان والحصار.

فيما أكد عبدالله الحثيلي رئيس نقابة مستوردي النفط أن النقابة ومنتسبيها ستسخر إمكاناتها وقدرات كوادرها في سبيل إنجاح جهود إغاثة لجنة القطاع الخاص التي تعتبر لفتة إنسانية ومسؤولية مجتمعية سامية وتحتاج إلى تضافر الجهود بالمال والجهد والمدد وأن موردي المشتقات سيعملون من أجل تسهيل توفير المشتقات النفطية لأنشطة الإغاثة التابعة للجنة القطاع الخاص.

فيما قال رجل الأعمال حسين المطيعي عضو اللجنة أن اللجنة تقوم بمتابعة ومراقبة التنفيذ الفعلي لكافة الأنشطة والأعمال الميدانية المتعلقة بعمليات التوزيع والتسليم للإغاثات الطبية وتقييم انتظام سير العمل والتزام الشركاء بمهامهم..

تجدر الإشارة إلى أن لجنة القطاع الخاص للإغاثة الإنسانية لدعم الحملة الوطنية لمكافحة الكوليرا عبارة عن ائتلاف مجتمعي ممثل بالنقابات والاتحادات والجمعيات وتهدف إلى تقديم جهود الإغاثة في القضاء على الأوبئة التي انتشرت مؤخرا وفي مقدمتها الكوليرا..

من جانبه اثنى الدكتور حسين الحداد مدير مستشفى السبعين للأمومة والطفولة على الجهود التي يقوم بها القطاع الخاص في تقديم المواد والمستلزمات الطبية لمكافحة الكوليرا ومؤكدا أن القطاع الصحي محتاج لكافة أوجه الدعم من كافة الشركاء.